

## تحرك عاجل

### محتجزون في المستشفى بمعزل عن العالم الخارجي في سوريا

تحتجز السلطات السورية بمعزل عن العالم الخارجي في المستشفى في مدينة الرقة، شمالي شرق سوريا، عشرات من الأكراد السوريين ممن أصيبوا في مصادمات مع موظفين مكلفين بتنفيذ القانون. وهم معرضون لخطر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

ففي 21 مارس/آذار، اندلعت أعمال عنف ما بين موظفين سوريين مكلفين بتنفيذ القانون ومجموعات من الأقلية الكردية يقدر عدد أفرادها بنحو 5,000 شخص احتشدوا في الرقة للاحتفال بعيد النوروز، رأس السنة الكردية. ونظم الاحتشاد "حزب الاتحاد الديمقراطي"، وهو حزب سياسي للأقلية الكردية غير معترف به من جانب السلطات السورية. واندلع العنف عندما اعترض موظفون مكلفون بتنفيذ القانون على أشخاص كانوا يحملون أعلام "حزب الاتحاد الديمقراطي" وصور عبد الله أوجلان، زعيم "حزب العمال الكردستاني في تركيا"، والمسجون في تركيا. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والمياه المضغوطة ضد المحتشدين، ثم قامت بإطلاق الرصاص الحي عندما بدأ بعض المشاركين بإلقاء الحجارة، ما أدى إلى مقتل صبي يبلغ من العمر 14 سنة، وربما آخرين، وإلى جرح العشرات.

وُنقل العديد من الجرحى إلى المستشفى الوطني في الرقة، الذي تطوقه قوات الأمن منذ ذلك الوقت، وتسيطر على مداخله ومخارجه. وحتى اليوم، لم يسمح إلا لشخصين بتلقي زيارات من عائلتيهما، ما أثار بواعث قلق بأن من لا يسمح لهم بتلقي الزيارات يتعرضون لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

ومنذ الحادثة، اعتقلت قوات الأمن، حسبما ذكر، عدداً غير معروف من الأشخاص في المناطق ذات الأغلبية الكردية في الرقة بشبهة المشاركة في تجمع عيد النوروز في 21 مارس/آذار.

ولم تدل السلطات السورية بأي تعليق حول ما حدث في الرقة، ولم يُعرف عن مباشرة تحقيق في مزاعم استخدام الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون القوة المفرطة.

### يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، أو بلغتكم الأصلية:

- للإعراب عن بواعث قلقكم بشأن ما ورد عن مقتل صبي يبلغ من العمر 14 سنة وإصابة عشرات الأشخاص الآخرين نتيجة إطلاق الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون النار في الرقة، وبشأن ما ورد من أنباء عن أن العديد ممن أصيبوا محتجزون تحت حراسة الشرطة في المستشفى ومحرومون من تلقي الزيارات من أقاربهم؛
- لحض السلطات على السماح لمن أصيبوا أو اعتقلوا بالعلاقة مع أحداث 21 مارس/آذار بتلقي الزيارات من عائلاتهم ومن الالتقاء بمحاميين من اختيارهم فوراً، وكذلك بتلقي أية عناية طبية يمكن أن يكونوا بحاجة إليها؛

- لدعوة السلطات إلى أن تباشر فوراً تحقيقاً مستقلاً في استخدام القوة المميتة من جانب الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون في 21 مارس/آذار، بغرض تقرير ما إذا كان هذا يشكل استخداماً مفرطاً للقوة على نحو يعتبر خرقاً للمعايير الدولية المعترف بها، وتقديم أي موظفين تبين مسؤوليتهم عن استخدام القوة المفرطة للمساءلة.

**يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 6 مايو/أيار 2010 إلى:**

الرئيس

السيد الدكتور حافظ الأسد

القصر الرئاسي

شارع الرشيد

دمشق، الجمهورية العربية السورية

**فاكس: +963 11 332 3410**

**طريقة المخاطبة: سيادة الرئيس**

وزير الداخلية

اللواء سعيد محمد سمور

وزارة الداخلية

شارع عبد الرحمن الشاهبندر

دمشق، الجمهورية العربية السورية

**فاكس: + 963 11 222 3428**

**طريقة المخاطبة: صاحب المعالي**

وزير الدفاع

معالي الفريق علي بن محمد حبيب محمود

وزارة الدفاع

ساحة الأمويين

دمشق، الجمهورية العربية السورية

**فاكس: + 963 11 211972**

**طريقة المخاطبة: صاحب المعالي**

**وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لسوريا المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.**

## تحرك عاجل

### محتجزون في المستشفى بم عزل عن العالم الخارجي في سوريا

#### معلومات إضافية

يشكّل الأكراد ما نسبته 10 بالمائة من سكان سوريا ويعيش معظمهم في محيط مدينة حلب في شمال سوريا وفي منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي من البلاد. وتتخلف هذه المناطق ذات الأغلبية الكبيرة من الأكراد عن باقي مناطق البلاد من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويخضع الأكراد السوريون للتمييز على أساس هويتهم، بما في ذلك لقيود على استخدام لغتهم في المدارس والتعبير عن ثقافتهم، ولحظر على إنتاج وتوزيع الموسيقى الكردية.

ويعتبر عيد النوروز - وهو رأس السنة الكردية - أحد المناسبات الرئيسية التي يحتفل بها أفراد الأقلية الكردية في سوريا، حيث تعقد الأحزاب الكردية في العادة تجمعات شعبية لإلقاء الخطابات وتقديم الأغاني باللغة الكردية.

وقد لجأت السلطات السورية، في كثير من الأحيان، إلى قمع هذه الاحتفالات عن طريق اعتقال المنظمين أو أشخاص من الجمهور. وعلى سبيل المثال، اعتقل في 2009 نحو 16 رجلاً، معظمهم من أعضاء "حزب يكتي الكرد في سوريا" غير المرخص، بم عزل عن العالم الخارجي لمدة تقرب من شهرين في أعقاب احتفال سلمي بعيد النوروز في 21 مارس/آذار. ووجهت إليهم جميعاً تهمة "التحريض على الاقتتال الطائفي". ووجهت إلى أحد هؤلاء، وهو سليمان عبد المجيد أسو، تهمة "عضوية منظمة سرية". وأفرج عنهم جميعاً بالكفالة في مايو/أيار ويونيو/حزيران، ومن المقرر انعقاد الجلسة التالية لمحاكمتهم أمام قاض عسكري في القامشلي في 5 مايو/أيار 2010.

وفي 21 مارس/آذار من العام الحالي، التقى نحو 5,000 من الأكراد السوريين في الرقة، حسبما ذكر، للاحتفال بعيد النوروز في مهرجان نظمه "حزب الاتحاد الديمقراطي". وأقام أعضاء الحزب خشبة مسرح لإلقاء الخطابات وتقديم أغان قومية كردية، بينما حمل البعض أعلام الحزب وصوراً لعبد الله أوجلان، زعيم "حزب العمال الكردستاني في تركيا" و المسجون في تركيا. وكان نحو 200 من الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون حاضرين لمراقبة التجمع. واندلع العنف عندما طالب هؤلاء بأن يتوقف أعضاء "حزب الاتحاد الديمقراطي" عن رفع صور عبد الله أوجلان وأعلام الحزب. وفي بداية الأمر، حاول الموظفون المكلفون بتنفيذ القانون القبض على بعض المنظمين ممن كانوا على خشبة المسرح وقاموا بضخ المياه وأطلقوا الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين، ثم راحوا يطلقون الذخيرة الحية، حسبما ورد، عندما بدأ بعض المتظاهرين بإلقاء الحجارة عليهم. ومن غير الواضح ما إذا كانوا قد وجهوا أي إنذار إلى محتشدين أو طلبوا من الجمهور أن يتفرق قبل اللجوء إلى استخدام الذخيرة الحية.

وجلب 23 كردياً سورياً اعتقلوا في 22 مارس/آذار، بمن فيهم أربعة أطفال، ليعرضوا على قاض في الرقة في 23 مارس/آذار. وأفرج عن 16 منهم، بينهم فتاة، إفراجاً مشروطاً، ولكنهم ما زالوا يواجهون تهماً يحاكمون بموجبها. وأحيلت الفتاة، ومعها ثلاثة أطفال

آخرون، إلى محكمة الأحداث بتهم تتعلق بضرب موظف دولة، وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية، وإثارة الشغب. ولم تعرف بعد التهم التي وجهت إلى الراشدين.

وفي 23 مارس/آذار، قام ضباط تابعون للأمن السياسي بتسليم جثة محمد حيدر إبن عمر إلى عائلته وبالإشراف على دفنه. وورد أنه لم يسمح لعائلته بتنظيم الجنازة. وتدعي منظمات تعمل بشأن الحقوق الإنسانية للأكراد السوريين أن محمد حيدر إبن عمر يمكن أن يكون قد فارق الحياة بسبب استخدام القوة المفرطة ضده.

إن الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها يخضع لقيود مشددة في سوريا، وتساعد في ذلك قوانين "حالة الطوارئ" النافذة منذ سنة 1964. ولا يعترف رسمياً بأحزاب سياسية سوى "حزب البعث" وبعض الأحزاب ذات الصلة الوثيقة به، بينما يحظر القانون على منظمات حقوق الإنسان غير المرخصة العمل في البلاد.

**تحرك عاجل UA 70/10 رقم الوثيقة: MDE 24/006/2010**

**تاريخ الإصدار: 25 مارس/آذار 2010**